



تأثيرات اليورو على التجارة الخارجية و الصادرات النفطية للدول العربية

الأستاذ جباري عبد الوهاب
جامعة المسيلة

مقدمة:

من المعروف أن الدول العربية ترتبط بعلاقات اقتصادية متشابكة مع الاتحاد الأوروبي سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمارات، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للدول العربية حيث يستوعب 34 % من إجمالي صادرات الدول العربية إلى العالم في حين يمثل 43 % من إجمالي واردات العالم العربي، ومن المتوقع أن تزداد هذه العلاقات وتتعمق في ظل توجه العديد من الدول العربية إلى إبرام اتفاقات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث وقعت كل من تونس والمغرب والجزائر والأردن وفلسطين اتفاقات الشراكة، ومن المتوقع أن تصل مصر إلى اتفاق مماثل خلال فترة قصيرة من الاتحاد الأوروبي، كما تسعى دول مجلس التعاون لإبرام اتفاق منطقة حرة مع دول اليورو¹

وبسبب هذا التشابك في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي وتوقع نموها في المستقبل فإن الاقتصاديات العربية سوف تتأثر أكثر من غيرها بالتطورات في قيمة اليورو في الوقت الراهن وفي المستقبل، وسوف تتأثر باليورو من عدة جوانب أهمها : التجارة الخارجية، المصارف وحركة رأس المال، أسعار الصرف، الاحتياطات من العملات الأجنبية.

أولاً : أثر اليورو على التجارة الخارجية العربية :

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي للدول العربية، سواء من حيث الصادرات العربية الإجمالية أو من حيث أنه أحد الموردين الرئيسيين لواردات الدول العربية من السلع الاستهلاكية والاستثمارية، من خلال هذا فإن توحيد العملات الأوروبية في عملة واحدة (اليورو) سيؤدي إلى :

1 - إلغاء مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية :

ترتب على ظهور اليورو انتهاء مشكلات المصدرين العرب إلى الأسواق الأوروبية ولا سيما انتهاء مشكلة تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية المختلفة بعد اندماجها في العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، فالصادرات السلعية للبلدان العربية تتم تسويتها حسابيا بالدولار الأمريكي وكان يترتب على ذلك أعباء مالية إضافية على الجهات المصدرة في البلدان العربية، نظرا لتذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار ومع ظهور اليورو بدأ التعامل مع دول منطقة اليورو بالعملة الجديدة (اليورو) مباشرة وهذا بالطبع سيوفر للمصدرين قدرا من الأمان ضد مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية ارتفاعا وانخفاضا، ويوفر قدرا من الأموال الاحتياطية لأجل مخاطر تذبذب أسعار صرف العملات، وبالتالي خفض تكاليف ومخاطر المعاملات التجارية والمالية مع البلدان الأوروبية مما سيكون له أثره الإيجابي في رفع القدرة التنافسية لصادرات البلدان العربية إلى منطقة اليورو.

2 - تلافي الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية :

لأنه طبقا للمعايير التي أقرتها معاهدة (ماستريخت)، لا يتم استقرار أسعار الصرف بين العملات الموجودة داخل اليورو إلا بقواعد محددة بكل دقة في إطار أوزان عملات دول الاتحاد الأوروبي، وهذا في صالح الجهات



المصدرة في أي بلد عربي، لأن ثبات سعر اليورو سيمكن المستورد الأوروبي من خلاله تدبير احتياطاته من السلع والمنتجات بأقل تكلفة ممكنة ودون الخوف من تقلبات سعر الصرفⁱⁱ

3 – تسعير الصادرات باليورو :

إن الاتحاد الأوروبي بدأ في تسعير صادراته باليورو بدلا من العملات الأوروبية الوطنية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة طلب الدول العربية على اليورو لتسوية قيمة وارداتها من الاتحاد الأوروبي ومن المتوقع أيضا أن تلجأ الدول العربية هي الأخرى إلى تسعير صادراتها إلى دول الاتحاد الأوروبي باليورو، وذلك من أجل شفافية الأسعار، وكذلك لمقابلة حاجاتها من اليورو مثلما فعلت السعودية والعراق وليبيا وبعض الشركات في مصر وخاصة الشركات التي تصدر الغزل للدول الأوروبيةⁱⁱⁱ

4 – زيادة حجم التجارة العربية :

إن زيادة حجم التجارة العربية مع الاتحاد الأوروبي بسبب تحسن شروط تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ الأوروبي قياسا بالسلع والخدمات ذات المنشأ الأمريكي، ولكن هذا لا يمنع أن السلع العربية باستثناء النفط الخام سوف تقل قدرتها على منافسة السلع الأوروبية المثلثة، وربما يدفع ذلك بعض المنتجين العرب إلى اتباع سياسة "النفوذ إلى السوق الأوروبية من داخلها" عن طريق زيادة استثماراتهم في الاتحاد الأوروبي للاستفادة من ارتفاع العائد على الاستثمار في دول الاتحاد بسبب الكفاءة الإنتاجية، ومن الملاحظ أن انخفاض قيمة اليورو أمام الدولار الأمريكي سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي وتشجيع على الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بسبب انخفاض تكلفة الواردات منه مقارنة بالواردات من أمريكا، وهو ما يؤدي إلى تحسين التجارة الأوروبية وخاصة في جانب الواردات العربية^{iv}

5 – هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية :

تؤثر العملة الجديدة في الالتزامات المالية العربية بفعل هبوط أسعار الفائدة على رؤوس الأموال الأوروبية، ومقارنة بالفترة السابقة عام 1996 راجعت أسعار الفائدة في جميع دول منطقة اليورو بموجب معايير التقارب، فكلما هبطت هذه الأسعار انخفضت خدمة الديون الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى توفير أموال للدول المدينة فيتحسن مركز ميزان مدفوعاتها لكن حجم هذا التوفير يتوقف على أهمية القروض الخارجية المقومة باليورو لذلك تستفيد الجزائر والمغرب ومصر من اليورو بسبب الأهمية النسبية لقروضها الأوروبية، في حين لا تحقق الدول العربية الأخرى مثل هذه الاستفادة لأن القسط الأكبر من ديونها مقوم بالدولار^v.

6 – انخفاض تكلفة الإنتاج :

إن إصدار اليورو يؤدي إلى انخفاض كلفة الإنتاج في دول منطقة اليورو، نظرا لما سترتب على عملية الوحدة النقدية الأوروبية من خفض في معدلات أسعار الفائدة من ناحية، وخفض في كلفة العمل في الوحدة المنتجة من ناحية أخرى، ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأوروبية، وبالتالي ستتمكن الدول العربية من استيراد الكميات نفسها التي كانت تستوردها بكلفة أقل، أو تستورد حجما أكبر من السلع بالقيمة الحالية نفسها.

7 – توفير نفقات تساعد على انخفاض أسعار السلع الأوروبية المستوردة :

مع إصدار اليورو سيصبح في إمكان التجار العرب التعامل بعملة واحدة أكثر ثباتا في سعرها، مما يقلل من خسائرهم التي كانت تحدث بسبب تقلبات أسعار الصرف، ويوفر عليهم الكثير من نفقات تغطية العملة تجاه وارداتهم من الاتحاد الأوروبي، لأنهم مع بدء تداول اليورو لن تكون هناك حاجة إلى اتخاذ الإجراءات لتقليل من مخاطر التعامل بالعملات الأوروبية المختلفة لأن تعامل التجار العرب بعملة واحدة سيؤدي إلى توفير نفقات تساعد على انخفاض أسعار السلع الأوروبية المستوردة، وبالتالي ارتفاع مقدراتها التنافسية مقارنة بالسلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجنوب شرق آسيا.

8 – تحسين معدل النمو والاستثمار والعمالة :

ونتيجة للمكاسب الاقتصادية لليورو وتحسن معدلات النمو والاستثمار والعمالة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي، وسيتوسع إذا السوق الأوروبي من حيث حجم أنشطته الأمر الذي يتطلب زيادة الواردات من داخل وخارج الاتحاد، من هذا الجانب يرتفع الطلب على السلع غير الأوروبية بما فيها العربية ، لكن تحقق هذا الطلب على تلك الدرجة والمقدرة وعلى المدى القصير لا ينتظر إذا تحسن الصادرات العربية بشكل ملحوظ، وبات من اللازم تمتين التعاون الاقتصادي العربي بغية تطوير حجم الإنتاج وتحسين نوعيته في الميدانين الصناعي والزراعي، ولا تقتصر ضرورة التطوير والتحسين على تأثير اليورو بل تمتد لتشمل النظام التجاري العالمي الجديد المبني على المبادلات الخارجية والمنافسة الشديدة

9 – الموازين التجارية العربية :

من الزاوية النقدية البحتة وبغض النظر عن الأجهزة الإنتاجية يؤثر اليورو في الموازين التجارية العربية تبعاً للقيمة التعادلية للعملة الأوروبية الموحدة أمام العملات الرئيسية الأخرى كالدولار من ناحية وتبعاً لأهمية المبادلات من ناحية أخرى، وإذا كانت وارداتها تتأثر (البيع باليورو) ففي حالة هبوط قيمة اليورو فإنه إذا كانت صادرات دولة عربية تعتمد على الأسواق الأوروبية بتضرر الميزان التجاري لهذه الدول العربية نظراً لهبوط قدرتها الشرائية (الشراء بالدولار أو بالين) بصورة أساسية من بلدان غير أوروبية والعكس بالعكس، أي إذا كانت أغلب صادرات دولة عربية تتجه إلى الأسواق غير الأوروبية في حين تحمل وارداتها من الدولة الأوروبية مرتبة مهمة بتحسّن مركز الميزان التجاري أما في حالة ارتفاع قيمة اليورو مقابل العملات الأخرى يحدث العكس تماماً في الافتراضين السابقين .

10 – تأثير صعود وهبوط اليورو عربياً :

في بداية عام 1999 حقق اليورو 1.12 دولار من قيمته أمام الدولار، فقد كان يعادل 21 % على الصعيد العالمي، فقد اليورو خلال ثلاث سنوات 0.88 دولار في بداية عام 2002 وأصبح يعادل 61 % من صادرات الأقطار العربية تتجه إلى أوروبا في حين أن 27 % من وارداتها ويلاحظ أن وارداتها تتأثر من آسيا والولايات المتحدة، ولكن لا بد من إبداء ملاحظتين^{vi} :

الأولى: لم ينجم تدهور قيمة اليورو في الفترة المذكورة عن سياسة نقدية أوروبية بقدر ما كان نتيجة لاتجاه أمريكي يرفع القيمة التعادلية لدولار، واستفادة الشركات الأوروبية من هذا الوضع بسبب تحسن مقدراتها التنافسية في الأسواق العالمية لذلك لم يتدخل البنك المركزي الأوروبي عن طريق أسعار الفائدة والاحتياطات الرسمية لرفع قيمة اليورو مقابل الدولار.

الثانية : لم تتحمل الدول العربية في نهاية المطاف خسائر ناجمة عن هبوط اليورو تتناسب بحجم مبادلاتها التجارية مع أوروبا لسبب واحد وهو أن الشطر الأول من الافتراض الأول المذكور أعلاه لم يتحقق كلياً أي البيع بعملة البلد المستورد، لأن 68 %^{vii} من الصادرات العربية الكلية نفطية، ومن المعلوم أن أسعار النفط الخام تحدد بالدولار لا باليورو وحتى عند تصديره إلى أوروبا.

والفوائد التي ستعود على الشركات العربية من جراء التعامل الأوروبي باليورو هو إتاحة الفرصة أمام الجانب العربي للانقضاء واختيار صادراته من أوروبا بحرية أكبر لوضوح المعروض أمامه ووضوح الأسعار بالعملة الواحدة التي تمكنه من المقارنة بسهولة دون الاضطرار إلى الدخول في تعقيدات التحويلات لعملة أخرى للمقارنة، أو عمل حساب لفروق الأسعار بالإضافة إلى أن اشتداد المنافسة الأوروبية ستعود بالفائدة على المستوى العربي، كما أن المؤسسات والشركات العربية التي لم تستعد للتعامل مع العملة الأوروبية، عليها إدراك ما فاتها على الرغم من أن الفرصة محدودة منذ الآن فصاعداً، فحالة الارتباك والفوضى متوقعة داخل المؤسسات والشركات العربية، مع الإطلاق التنفيذي لليورو، خاصة وثيقة الصلة بشراكة أو تعاملات أوروبية، وقد يسبب هذا خسائر مالية في البداية لعدم وضوح الرؤيا والاستعداد، ما لم تسرع بتهيئة تعاملاتها الإدارية والمالية لاستقبال اليورو والتعامل معه.

**2 - تأثير اليورو على الصادرات النفطية :**

تتحدد أسعار النفط في الوقت الراهن بقوى السوق وتبيع الدول المصدرة للنفط زيوتها بمعادلات سعرية مرتبطة بالأسعار الفورية لزيوت، فالقيمة الحقيقية لسعر برميل النفط تتأثر بعاملين هما :

أولاً : معدلات التضخم في الدول المستوردة للنفط العربي.

ثانياً : تغير سعر صرف عملات هذه الدول المستوردة مقابل الدولار الأمريكي، ومن متابعة تغير أسعار برميل النفط العربي بالقيمة الاسمية الحقيقية مقوماً بالدولار الأمريكي.

وإذا أخذنا سنة 1973 كأساس نلاحظ من الجدول الآتي ما يلي :

الجدول رقم (2)^{viii}: تطور الأسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط خلال الفترة 1998/1973

السنة	السعر الاسمي	أثر تغير أسعار الصرف %	أثر التضخم %	السعر الحقيقي
1973	3.07	3.07	3.07	3.07
1976	11.51	12.65	8.47	9.31
1979	17.28	16.33	10.02	9.48
1981	32.50	35.13	15.19	16.42
1985	27	10.08	10.24	15.20
1987	17.73	18.91	6.38	6.81
1990	22.26	22.34	7.03	7.05
1993	16.33	17.83	4.65	5.08
1996	20.29	21.25	5.36	5.61
1997	18.68	20.95	4.83	5.42
1998	12.28	13.99	3.13	3.56

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي الأمانة العامة لمنظمة أوبك المجلد 25، العدد 89، 1999م، ص 30

نلاحظ الأسعار الاسمية زادت بمعدل 20 % سنوياً خلال الفترة 1973 - 1998 مع حدوث تذبذبات حادة

خلال هذه الفترة.

- الأسعار الحقيقية زادت بمعدل 3.3 % سنوياً، وأن التضخم في الدول المستوردة للنفط وتغير صرف عملات هذه الدول مقابل الدولار ساهم في تراجع القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي بنسبة 16.7 % سنوياً مع العلم أن تغير سعر الصرف كان أثره إيجابياً، أي أدى إلى تحسن القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي^{ix}.
- ويجب التأكد على أن انخفاض القيمة الحقيقية لبرميل النفط العربي لا يرجع إلى استخدام الدولار كعملة لتسوية التعاملات في النفط، ولكن الأمر يرجع إلى ظروف العرض والطلب في السوق العالمي للنفط، وذلك لأن التقلبات في أسعار النفط الاسمية أكثر بكثير من تقلب أسعار صرف العملات المختلفة مقابل الدولار ومنها اليورو، فالنفط شأنه شأن أية سلعة أخرى، يعتمد في اقتصادياته على عوامل السوق من حيث العرض والطلب ويتأثر بسبب دوره الاستراتيجي في الاقتصاديات العالمية بالأوضاع الأمنية في مناطق الإنتاج، والنمو الاقتصادي في أسواق الاستهلاك بالنسبة للاتحاد الأوروبي يتحمل إذن المستهلكون الأوروبيون ارتفاع أسعار المنتجات علماً بأن أسعار العام تنسم بالاستقرار وأحياناً بالهبوط، ومن الناحية المبدئية يمكن تصور ثلاثة حلول لمعالجة هذه المشكلة :

- **الحل الأول :** هو رفع اليورو مقابل الدولار لأن ارتفاع تلك الأسعار نجم عن ارتفاع القيمة التعادلية للدولار ويتطلب هذا الحل تكاليف مالية عالية من حيث الاحتياطات الرسمية، ويعيق تطور الصادرات الأوروبية وتغيير قيمة اليورو ليس من صلاحيات الحكومات بل من الاختصاصات الأساسية للبنك المركزي الأوروبي.

- **الحل الثاني :** هو تقليص الضرائب غير المباشرة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية وهذا من اختصاص الحكومات لا البنك المركزي الأوروبي لكنه يعني هبوط إيرادات الميزانية العامة، وهذا يؤدي إلى قبول العجز المالي والتمويل بالقروض أو تقليص النفقات العامة.^x
إن الحالة الأولى تؤدي إلى فقدان مصداقية الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي يقوم على أساس معالجة العجز المالي للمحافظة على استقرار الأسعار.
وتؤثر الحالة الثانية في الإعتمادات المالية المخصصة لعدة مرافق كالتعليم والصحة فتضرر فئات عريضة من المجتمع وينعكس الوضع على المركز الانتخابي للحكومات.

والحل الثالث : هو مطالبة البلدان المصدرة للنفط بتبني اليورو عملة لتقويم الخام بدلا من الدولار، عندئذ تتجنب الدول الأوروبية خسائر ومخاطر الحلين السابقين، وبهذه الوسيلة تستفيد أوروبا من جميع جوانب عملتها الموحدة وتلقي على الآخرين جوانبها السلبية، فارتفاع ثقل الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية وتقويم أسعار الخام باليورو وهو في حالة هبوط مقارنة بالدولار يحققان مصالح الدول الأوروبية وتحقق المصالح الذاتية عمل مشروع شريطة ألا يقود إلى الإضرار بالآخرين، ويضران بالموازن التجارية للبلدان المصدرة لليورو.
يتعين إذن على الأوروبيين بذل المجهود لتقليص تلك الضرائب والدفاع عن عملتهم عند هبوطها، عندئذ يمكن للدول النفطية إعادة النظر في عملة التقويم، والحكمة تستوجب في المستقبل تثبيت أسعار النفط بسلة من العملات مكونة من الدولار واليورو والين، وهكذا تتخلص الدول المصدرة والمستوردة للخام من مخاطر تقلب أسعار صرف عملة واحدة.

بذل الأوروبيون جهودا كبيرة للتوصل إلى عملة موحدة تستخدم داخل منطقتهم لمل لذلك من مكاسب قصوى لهم، لكنهم لا يهتمون كثيرا بمدى استخدامها خارج منطقتهم لأن ذلك لا يجلب لهم سوى مكاسب ضئيلة وبالتالي فالغاية المباشرة من اليورو اعتماد دول المنطقة على عملة خالية من مخاطر الصرف على الرغم من أن العملة الجديدة ستقود حتما إلى مزاحمة الدولار على الساحة الدولية.^{xi}

أما بالنسبة للعرب اتجاه اليورو، والتداول واستمرار تسعير الصادرات النفطية للدول العربية بالدولار الأمريكي، واتجاه التوقعات لأن يكون اليورو عملة تبادل أساسية على الصعيد الدولي، واحتمال قدرته على الحد من قوة الدولار إلى حد ما، لحل ذلك يؤدي إلى تراجع حصيلة الصادرات النفطية العربية، لذلك فإن أي تغير للدولار أمام اليورو، لن يكون لصالح الدول العربية في الأجل القصير، وسيؤثر سلبا على اقتصادياتها خاصة أن السنوات القليلة القادمة، لا تحمل مؤشرات مطمئنة للاقتصاديات العربية والخصوص الخليجية في ظل اتجاه أسعار النفط نحو الانخفاض وزيادة العجزات في الموازنات العربية لذلك قد يكون من المجدي للدول العربية الخليجية في هذه الحالة أن تعيد النظر في سياساتها في هذا الشأن مع انطلاق "اليورو" بحيث تحول جانباً من احتياطاتها إلى اليورو، وتحدد اليورو كعملة لجانب من عقود بيع النفط لأجل طويلة^{xii (1)}

ومع ظهور اليورو لم تتحسن الدول العربية لاستخدامه كعملة لتسوية التعاملات في سوق النفط لأن الاعتقاد العربي الغالب أن استخدام الدولار سيستمر لبعض الوقت، وقد يستمر لفترة طويلة خاصة بالنسبة للدول العربية في الخليج وذلك لأن القاسم الأكبر من وارداتها يتم تسويته بالدولار وبالتالي فإن هذه الدول ليست في عجلة من أمرها لتحول إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط، وذلك حتى يظهر اليورو استقراره وثبات في السوق العالمي بعد التقلبات الأخيرة في قيمته أمام الدولار، ولكن من الوارد أن تلجأ بعض الدول العربية وغير العربية المصدرة للنفط مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والنرويج إلى طلب اليورو كعملة لتسوية تعاملاتها النفطية مع دول الإتحاد الأوروبي، وذلك لأنها تستورد من أوروبا معظم وارداتها ويكون أكثر احتمالا في حالة تسعير الدول الأوروبية للواردات العربية منها باليورو، وفي هذه الحالة تكون الدول العربية في حاجة إلى اليورو لتسوية قيمة وارداتها من دول الإتحاد الأوروبي. وتشير المعطيات الأولية إلى إمكانية فك العلاقة بين الدولار الأمريكي من جهة وتسعير النفط بالدولار في الأسواق الرئيسية المستوردة للنفط في أوروبا واليابان من جهة أخرى، مما سينتج عنه العديد من المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية للبلدان المنتجة للنفط، بما في ذلك إمكانية تسعيره باليورو في السنوات القليلة القادمة، فإذا تطور الأمر إلى قبول اليورو عالميا كوسيلة للمدفوعات وأصبح بالتالي وحدة حسابية لتقييم سعر النفط، فإن هذا

(1) - د/فاروق محمود الحمد. مرجع سابق، ص 181

لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لبرميل النفط من وجهة نظر الدول المنتجة ستزداد، إذ أن هذا يعتمد على قيمة اليورو في أسواق الصرف ودرجة استقراره مع ملاحظة أن أسعار النفط الاسمية وكذلك أسعار المواد الخام، تقلبت خلال الفترة (1995/1985) بأكثر من تقلب أسعار صرف العملات بسبب الظروف في أسواق تلك السلع. وإن اختلفت درجات التذبذب في الفترات المختلفة.

ويستبعد معظم المحللين تسعير النفط باليورو خلال الفترة الانتقالية لتطبيق اليورو، التي تنتهي في 2001/12/31 وأن تسعير النفط سيبقى بالدولار خلال هذه الفترة الانتقالية لتطبيق اليورو، التي تنتهي في 2001/12/31 وأن تسعير النفط سيبقى بالدولار خلال هذه الفترة وأي تغيير في هذا التوجه سيخضع لاعتبارات سياسية والمتوقع أن تتجه الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط إلى قبول المزيد من عقود تصدير النفط حيث يحدد السعر بالدولار الأمريكي ويكون الدفع باليورو إلى أن الأخير سيصبح عملة احتياط رئيسية مثل الدولار في غالبية الدول العربية.

وعلى أية حال إذ تم التحول العربي من الدولار إلى اليورو لتسوية تعاملات النفط فإن هذا لن يؤثر بدرجة كبيرة على أسعار الصرف بين الدولار واليورو والين، وذلك لأن تعاملات النفط العالمية لا تشكل سوى 11 % من إجمالية التجارة العالمية ومن باب أولى فلن يؤثر التحول العراقي لليورو على قيمة الدولار أمام اليورو لظالة نسبة تجارة العراق بالنسبة إلى التجارة العالمية، ولكن يمكن القول إن التحول العربي الجماعي لاستخدام اليورو في تجارة النفط قد لا يحدث إلا بعد تثبت قبول اليورو عالميا كوسيلة لتسوية المدفوعات، ونجاح تجارب دول أخرى عربية أو غير عربية في هذا التحول، وإذا فرض وحدث هذا فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن القيمة الحقيقية لأسعار برميل النفط العربي - ومن ثم العوائد الحقيقية لصادرات النفط العربي - سوق تزداد، لأن هذا سوف يعتمد بالدرجة الأولى على استقرار قيمة اليورو في أسواق الصرف العالمية وعلى استقرار الأسعار الاسمية لبرميل النفط العالمي من ناحية أخرى.

ويعتبر طرح اليورو بمثابة دعوة للدول العربية لإعادة التفكير في عدد من القضايا أهمها تسعير سلعها الاستراتيجية بعملة غير الدولار أو على الأقل بسلة من العملات تجنباً للتأثيرات الضارة الناتجة عن تراجع قيمة الدولار، فالدول العربية المصدرة للبترول (وغالبيتها تعتمد اعتمادا شبه كلي على العوائد النفطية) مطالبة اليوم قبل أي وقت مضى بإعادة النظر في سياسة تسعير نفطها حتى لا تتكرر تجارب الماضي المريرة المتمثلة في الخسائر التي تكبدتها ليس فقط لعدم قدرتها على حماية أسعار نفطها المعلنة بل نتيجة للتراجع المستمر لسعر صرف الدولار الأمريكي، أما الدول العربية المرتبطة باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (مثل المغرب وتونس وخاصة الجزائر) أو تلك التي في طريقها للدخول في اتفاقيات مماثلة فإنها مدعوة لإعادة النظر ومناقشة بعض بنود الاتفاق ومن أهمها تقويم ديونها لدى الاتحاد الأوروبي

الهوامش :

- i - مغاوري شلبي، "العرب واليورو"، إسلام - أون - لاين. نت.
- ii - د. فاروق محمود الحمد. مرجع سابق، ص 139 - 140.
- iii - مغاوري شلبي، "العرب واليورو"، 15 - 06 - 2002، إسلام - أون - لاين. نت.
- iv - نفس المصدر
- v - آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي، الجزيرة. نت.
- vi - آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي، الجزيرة. نت.
- vii - نفس المصدر
- viii - مغاوري شلبي، العرب واليورو، إسلام - أون - لاين. نت.
- ix - نفس المصدر
- x - د. صباح نعوش، آثار تطبيق اليورو في الاقتصاد العالمي، الجزيرة. نت.
- xi - نفس المصدر
- xii - د. فاروق محمود الحمد. مرجع سابق، ص 181